

Distr.: General
25 April 2012
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة الاتصالات في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي،
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/2012/100

180612 180612 12-31526X (A)



بيان

تواجه البلدان النامية تحديات عديدة في سعيها إلى الاندماج بين الأمم المتقدمة النمو. ومن بين تلك التحديات نلاحظ، مع التشديد، مشكلة القضاء على الفقر. وبالفعل، لم ينفك الفقر يشكل منذ أمد بعيد عقبة تعوق نمو العديد من تلك البلدان.

ولذلك، فمن المستعجل تشجيع التوصل إلى اتفاق بشأن السياسات الرئيسية والمتطلبات الأخرى لتعزيز الطاقات المنتجة في البلدان النامية. ومن المرجح إلى حد بعيد أن عدم الاتفاق على السياسات الإنمائية من شأنه أن يقي نمو تلك البلدان، لفترات طويلة، في عداد الأهداف التي لم يتم بلوغها.

وقد اقترب التاريخ المحدد لتقييم مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في حين أن العديد من البلدان النامية، كما نعلم جميعاً، لن تحقق تلك الأهداف. وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف البلدان النامية، فإن بلوغ هذه الأهداف في غضون هذه الفترة القصيرة المتبقية غير مؤكد، إن لم نقل إنه يكاد يكون مستحيلاً. ويعزز هذا، بقدر أكبر، اقتناعنا بالطابع الاستعجالي لضرورة تيسير الاتفاق على السياسات الرئيسية الواجب تطبيقها في إطار تكافل مدروس كما ينبغي وملتزم به.

ونحن نرى أن تعزيز الطاقات المنتجة للبلدان النامية عامل أساسي في العمل على إنشاء مواطن الشغل، الدعامة الطبيعية التي يمكننا أن نستند إليها في جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر. إنا نعلم جميعاً أن المنبت الخصب للفقر في البلدان النامية هو نقص مواطن الشغل أو عدم وجودها.

وقد ساهمت بنسبة كبيرة الأزمات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تغير المناخ، في تعميق الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء في البلدان النامية وحتى في البلدان المتقدمة النمو. ولا يمكن تقليص تلك الفجوة إلا بتنمية طاقة منتجة في البلدان النامية تؤدي إلى إيجاد مواطن شغل وبالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك.

لهذا السبب، تعين علينا التفكير معاً في الاستراتيجيات السياسية والاتفاق بشأنها، مع وضع المميزات الخاصة لكل بلد في الحسبان. وبالفعل، فبسبب العولمة، لا مناص من أن تترتب على كل أزمة اقتصادية ومالية آثار بالنسبة للعالم بأسره. وبالتالي، فإن تحديد الاستراتيجيات من طرف واحد للخروج من الأزمة لن يكون ناجعاً. وتكتسي ضرورة التعددية هذه قوة خاصة بالنسبة للبلدان النامية المتأثرة بشدة وعلى نحو خاص بالأزمة المالية الحالية وتغير المناخ.

وفي الختام، تدعو منظمتنا إلى تعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيات لمساعدة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية على إنشاء مواطن الشغل وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام والقضاء على الفقر.
